العنوان السابع عشر

المقررات

تسالم أهل الشأن على أن المقرر الدراسي معلم بارز، من معالم مدخلات العملية التعليمية، وينظر إليه على أنه حلقة الوصل، وجسر الالتقاء بين الأستاذ والطالب.

يرتبط توصيف المقرر، وتحديد مفرداته بأمر سابق، وهو توصيف البرنامج، وبيان الأدوار المنوطة بالمتخرج أو مواصفاته، لأنها تؤثر في اتجاه المقرر حيث إن من مهام المقرر تحقيق مواصفات المتخرج.

يرى أهل الشأن أن هذه القضية طالما أسيء فهمها، والتصرف بشأنها، فقد جرت العادة على أن توضع المقررات بمفرداتها أولاً، ثم ينظر لاحقاً بموضوع المعايير، بخاصة أن هذه المعايير لم تكن حاضرة، أو مستحضرة في كثير من المواطن، التي كانت تُعد فيها المقررات.

لقد كان من أبرز سلبيات هذه المنهج أن نجد معايير لا تغطيها المقررات بمفرداتها، ولا تحققها أيُ من المقررات المعتمدة، ونجد في المقابل مقررات لا تكاد تخدم أياً من هذه المعايير، وتلكم إشكالية مزدوجة.

يمكن القول بشيء من الجرأة إن توصيف المقررات، قبل النص على المعايير، والأهداف، وتوصيف الأداء المطلوب يُعد من قبيل وضع العربة أمام الحصان، وإذا استشعرنا هذه الصورة للمتخرج، فإننا سنلحظ بعض عثرات في طريقه، بسبب هذا المسلك.

احسب أن تدارك هذا الأمر، وأمثاله ميسور، حين يُعاد النظر من قبل لجان اختصاص، لتعمل على تصحيح المسار، ووضع الأمور في نصابها.

تكمن مهمة المقرر في تزويد الطالب بمعارف، ومهارات، وقدرات، وقيم إيجابية، تسهم في استمرار تعلم هذه المقرر، وتُعد الطالب بعد تخرجه، ليصبح عنصراً فاعلاً في مجتمعه، منسجماً مع من حوله.

يحسن ألاّ نغفل أن ثمة تحديات، تواجه المقررات في العصر الحاضر، مردها إلى ثورة المعلومات، وإلى سهولة الوصول إليها، والحصول عليها، وربما تكون هذه المعلومات المنشورة هنا، وهناك أحسن عرضاً، وأكثر وضوحاً، وحداثةً، من محتويات المقررات التي بين يدي الطلاب، مما يجعلهم يزهدون فيها[1].

(١) أشار إلى شيء من هذا أ. د. يوسف سيد محمود في بحث أعده بعنوان إعداد المعلم لأدوار مستجدة

يضاعف ما ذكرناه دور أستاذ هذا المقرر، أو ذاك، ويُملي عليه واجبات، إضافية لم تكن في حُسبانه.

يحسن أيضاً أن يُقال، إن المقرر يزداد موقفه حرجاً حين يُصبح وقفاً على أستاذ بعينه، لسنوات طويلة، أو حين يتعرض هذا المقرر، إلى تصرف في مفرداته، بالنقص منها في الغالب، أو بالخروج عنها من قِبل الأستاذ، دون الرجوع، إلى الجهات المعنية.

إذا استقر هذا في الذهن، وأحسبه كذلك، فإنه يعني لزاماً أن تولي الأقسام العلمية المقرر، جل عنايتها، من حيث تحديدُ أهدافه، بوضوح، وبيان مفرداته، والتأكد من مدى مناسبتها للمعايير.

يقتضي هذا المفهوم أيضاً المراجعة الدورية، للمقرر في ضوء المعايير، وما يطرأ عليها، من تغيير، يُؤدي إلى حذف بعض مفردات، أو إضافة مفردات أخرى، أو تعديلها.

إن الجودة بمظاهرها المتعددة، تفرض على أستاذ المقرر أن يُقدم في نهاية كل فصل، تقريراً مفصلاً عن المقرر، يبين فيه إيجابياته، ويكشف عن سلبياته، وينص فيه على جوانب القصور، ومواطن الحشو، والتكرار.

حين تتعدد هذه التقارير بشأن مقرر ما، من قبل عدد من الأساتذة، تعاقبوا على تدريسه، فإنه سيكون بين أيدي أصحاب القرار، ملفات غاية في الجودة. يمكن في ضوئها، تقديم الكثير من التحسين، والتجويد للمقررات، ومفرداتها، وبهذا المسلك، وأمثاله، تتحقق معالم الجودة.

إن الارتباط الوثيق بين المقررات، وبين معايير المتخرج، يحدد وزن هذه المقررات، – ونعني بالوزن كما لا يخفى منزلة هذا المقرر بين المقررات الأخرى، – وليس شيء آخر كما قد يتوهم، فإن المقرر الذي تتحقق من خلال مفرداته، وأهدافه، أربعةٌ من المعايير، مُقدم على المقرر الذي يحقق معياراً واحداً فقط.

ويحسن أن نذكر أن هذه المعايير، توضع من خلال ما يُقدَّم من الجهات المستفيدة، مثل وزارة التربية والتعليم، والمؤسسات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص.

تعني زيادة وزن المقرر زيادة في الاهتمام به، ويتمثل هذا الاهتمام بإسناد تدريسه إلى الأستاذ المتميز، ذي الكفاءة العالية، والخبرة الطويلة، كما يظهر في اختيار الوقت المناسب له، بتجنب ما يُسمى بالأوقات الميتة عند الطلاب، إضافة إلى أمور أخرى، تتصل بعدد الطلاب، ونوعية التقويم، وعدد الساعات.

حين تغيب بعض هذه المعالم، أو تُغيَّب لاعتبارات، ليست علمية، تختل الأوزان، وتُؤدي على أقل تقدير إلى النظر إلى المقررات، على أنها متساوية، وهذا يؤثر سلباً في تحقيق المعايير، والتي هي مؤشرات الجودة في المخرجات.

ثمة أسباب تلحظ، تؤدي إلى هذا الخلل، أسوق منها اثنين، بغية التوضيح، أولهما، تداخل المقررات، وتكرر المفردات لمسوغات ضعيفة، وثانيهما، وضع أهداف إنشائية عامة، وعائمة، قد تصلح لغير ما مقرر.

يفضي هذا إلى تشابه في المقررات، وتقارب في أوزانها، بخاصة المتقاربة منها، في حين أن أهل الاختصاص، يؤكدون أن لكل مقرر عالماً، خاصاً به يُميزه عن غيره، وإن كان يُعد في النهاية جزءاً من عائلة واحدة.

إن الحديث عن انتماء المقررات إلى عائلة واحدة، يُقصد منه التذكير بضرورة وجود تناسق بينها وتعاضد، من حيث الأهدافُ، والمضمون.

إذا اختل التناسب، والتضافر بين المقررات، اختلت شخصية المتخرج، بسبب التنافر بين المقررات، بعضها مع بعض، وعدم التوافق بينها وبين المعايير، وهي قضية جديرة بالعناية بها، بخاصة حين تقدم المقررات، من عدة أقسام.

أذكر، ولا أنسى، حين كنت في الأولى الثانوي، دُرِّس لنا جزء من سورة يس، وفسَّر لنا أستاذ مقرر الدين، قول الله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ ﴾ سورة يس (الآية: ٣٨)، وبين لنا أن الشمس تجرى، ومن يقول بغير هذا فهو كافر.

دخل علينا بعده بحصتين، أستاذ مادة الجغرافيا، وشرح لنا درساً ذكر فيه أن الشمس ثابتة، وحين قُلنا له ما سمعناه من أستاذ الدين، قال أرجو عدم الإحراج، أنا أتحدث عن قضايا علمية مشاهدة، ولا أحب أن أتدخل في أمور الدين.

يؤكد هذا المسلك، وأمثاله أن البرنامج، بمجموع مقرراته، يتعرض إلى تحديات داخلية، وخارجية، لا يحسن بأهل الشأن تجاهلها، حتى لا تؤثر سلباً في المخرجات.

مشهد يتكرر في مراحل التعليم، يستدعي المراجعة، والتقويم تجنباً لمثل هذه التناقضات المفتعلة، والتي تبين لي فيما بعد، أنها بسبب قلة زاد الأستاذين، وربما لم تتبين لغيري، إلى يومنا هذا.

تعنى لجان الاعتماد بالمقررات أيما عناية، وتُمعن النظر في مدى تحقيقها، للمعايير كلها، ولا تولي معيار المحتوى المعرفي عناية خاصة، على الرغم من أهميته، لأن تحقيق هذا المعيار، من المسلمات إذ لا يتصور الإخلال به في الغالب[٢].

تطلب لجان الاعتماد، توزيع المعايير على المقررات، حتى يتبين لها هل تُغطي المقررات جميع المعايير، وهل هناك مقرر لا يخدم أياً من المعايير.

حين تكون الإجابات سلبية عن هذه الأسئلة، وأمثالها، فإن هذا يستلزم جهداً كبيراً، يتمثل في إعادة النظر في المقررات من حيث عددها، وأهدافها، ومضمونها، حتى يتحقق التناسب بينها، وبين المعايير المتفق عليها أصلاً.

إن لجان الاعتماد، تنظر في مدى مسايرة محتوى المقررات، للواقع، وفي مدى التفاعل، مع متطلبات المجتمع، وفيما تتضمنه من مهارات، وقيم، وفي مدى تهيئة الطالب، للتعلم المستمر.

(٢) ذكر هذا الرأي أ. د. عبد اللطيف الحكيمي في لقاء مع لجنة الجودة والاعتماد في كلية التربية بالجامعة.

تأخذ هذه اللجان بعين الاعتبار، ما إذا كانت المقررات تقدم المعلومات للطالب جاهزة، أو أنها تفسح له الطريق، ليبحث عنها من خلال أسئلة، وتدريبات، ومهارات، وبذلك يُتيح له هذا المقرر، فرصة التعليم المستمر، وهذا كله يُمكن أن يُختصر، بسؤال كبير موجز، هل هذا المقرر ينتج معرفة، أو يلقنها؟

تهدف المعايير إلى إيجاد متخرج، مكتمل الشخصية، فإضافة إلى ما يمتلكه من معارف، بشأن تخصصه، فلابد أن يمتلك مهارات الاتصال، وبلاغة التعبير، وحُسن التقدير، والتعامل مع محيطه الاجتماعي، بإيجابية.

حدثنا أ.د. عبد اللطيف الحكيمي المستشار في شؤون الاعتماد، والجودة، قال: بدأت بعض الكليات العلمية في الجامعات الغربية، تزيد من نسبة المقررات الثقافية ذات الصبغة التربوية، والاجتماعية والنفسية، واللغوية، حتى وصل الحد في بعضها أن أعطت مقررات التخصص ٥٠٪، والمقررات الأخرى ٥٠٪.

لا أحسب أن هذا القرار، جاء من فراغ، وإنما هو نتاج تقويم للمتخرجين، وهو ما يُسمى بمعطيات التغذية الراجعة، أو بتعبير أليق، بمعطيات المناصحة، أعقبته قرارات جريئة، لتصحيح المسار.

يلاحظ أن طائفة من الأطباء، والمهندسين، ومن في حكمهم، يفتقدون بعضاً مما أشرنا إليه من مهارات التواصل، وأدبيات، واجتماعيات، تدعو الحاجة إليها، ويلح المجتمع عليها، ويعود السبب إلى قصور في المقررات.

يطغى المحتوى المعرفي التخصصي، على الخطة الدراسية، في الكليات العلمية التقنية، فيتخرج الطبيب، ولا يُحسن كتابة تقرير، أحياناً، أو لا يُجيد التحاور مع محيطه بالأسلوب المناسب، على الرغم من أهمية هذه المهارات.

تجد المهندس أحياناً على الرغم من تفوقه في تخصصه، إلاّ أنه يواجه صعوبات في الاتصال، وبيان وجهة نظره. وقد يُفسد على نفسه، وعلى مؤسسته، بعض المكاسب، بسبب افتقاره لبعض المهارات، وربما أخلاقيات المهنة.

قال أحد طلبة العلم لشيخه، لقد حفظت صحيح الإمام البخاري، فقال له الشيخ زادت نسخة منه في البلد، وذاك ملمح ذكي من الشيخ، ينبه التلميذ فيه إلى أن الأمر أبعد من مجرد حفظ المعلومة.

ليس يخفى، أن ميدان العمل يختلف عن قاعة الدرس، اختلافاً بيِّناً، ولقد أدرك أمير الشعراء، شوقي هذا المعنى فصاغه شعراً جميلاً حين قال:

أيا حبذا صحبةُ المكتبِ وأحبب بأيامه أحبب

أيا حبذا صبيةُ يمرحون عنان الحياة عليهم صبى

وجدَّ الطلابُ وكدَّ الشبابُ وأوغل في الصعب فالأصعب

وكم منجبٍ في تلقي الدروس تلقى الحياة فلم ينجب

وفيها المؤخر خلف الزحام وكان المقدمَ في المكتب

وحق ما قال شوقي: فكم من طالب تفوَّق في دراسته، ولكنه لم يتفوق في حياته العملية، وكم من شخص يرى خلف الزحام، في سوق العمل لا يُدرى عنه، ويوم أن كان طالباً، كان مقدماً على أقرانه بتحصيله العلمي.

هذا الذي أشار إليه أمير الشعراء، إذا زادت نسبته، أو صار ظاهرة، فإنه يُعد خللاً بيِّناً في الجودة، ينبغي العمل سريعاً على محاصرته، وهو الذي دفع القائمين على المؤسسات التعليمية إلى تدارك الأمر، وزيادة نسبة المقررات، المساعدة التي تسهم في تكامل الشخصية.

أظن – وبعض الظن أثم – أن بعض القائمين على الكليات العلمية التقنية، ما زالت تضيق صدورهم، بمثل هذه المقررات، وينظر إليها على أنها مقررات دخيلة، وتشكل عبئاً على البرامج الدراسية عندهم.

يسهم في تعزيز هذا التوجه، توهُّم أن هدفَ المقررات، هو بث أكبر قدر من المعلومات للطالب. ولقد أكدت دراسات أهل الاختصاص، أن هدف المقرر هو الإرشاد إلى التعلم المستمر، وليس التعليم فقط، والذي يعني في أحيان كثيرة التلقين.

يُحدث هذا الشعور، الذي يتطور إلى نفور، ردة فعل لدى بعض القائمين على تدريس هذه المقررات، حين يقفون على مظاهر الزهد فيها، والتقليل من شأنها، فيعمد هؤلاء إلى التشدد، مع طلاب الكليات، العلمية، لرد الاعتبار للمقررات.

ندعو إلى مصارحة، تعلوها مودة، تقود إلى مصالحة، تكون خطوة نحو تحقيق ما نصبو إليه، من جودة.

أتمنى على أصحاب القرار، الأبرار أن يتنبهوا إلى ما تنبه إليه القائمون على الكليات المماثلة في الجامعات الغربية.

ليس في هذا التوجه، اعتداء على حصة مقررات التخصص، لأن الأصل في تحديد نصاب هذه المقررات، ونصيبها من مجموع المقررات، هو المعايير المتفق عليها، في ضوء مدى تحققها، وليس الأمر منوطاً بعدد هذه المقررات، أو حجمها.

إن هدف هذه المقررات، إرشاد الطالب إلى كيفية الحصول على المعلومة والمهارة في حسن توظيفها، وتهيئته للاستمرار في التعلم، ومتابعة الجديد في هذا المجال، وهذا يحصل مع حسن التصرف، دونما استحواذ كامل.